



أمانة

مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

ورقة عمل حول

السياسات النقدية والمصرفية لمصرف قطر المركزي
في مواجهة تداعيات الأزمة العالمية

صندوق النقد العربي

2012

المحتويات

رقم الصفحة

1 مقدمة
3 الفصل الأول: ملامح السياسات النقدية والمصرفية قبل عام 2006
6 الفصل الثاني: السياسات النقدية والمصرفية المستجدة منذ عام 2007
 الفصل الثالث: الإجراءات التنظيمية ومنها إنشاء إدارات المخاطر، والاستقرار المالي، ومركز
11 قطر للمعلومات الائتمانية، وإدارة حماية المستهلك
13 الفصل الرابع: النتائج التي حققتها البنوك قبل وبعد الأزمة العالمية
15 الفصل الخامس: الدروس المستخلصة

مقدمة

يعتبر عام 2006 علامة فارقة في وضع الجهاز المصرفي القطري، بالنظر إلى أن ما بعده قد اختلف كثيراً عما سبقه. ولم يأت الاختلاف من فراغ بل كان نتيجة حتمية لعاملين أساسيين تمثل أولهما في أن النشاط الاقتصادي في البلاد قد تآرجح في التسعينيات من القرن الماضي وحتى بداية عام 2004 ما بين تباطؤ وركود ونمو اقتصادي محدود ومعدلات تضخم بقيت منخفضة وتحت السيطرة حتى عام 2004، ثم سرعان ما بدأت ترتفع، لتسجل بعد ذلك مستويات قياسية في السنوات التالية. وتمثل العامل الثاني في أن عدد البنوك المرخصة للعمل في قطر لم يطرأ عليه أي تغير منذ تحويل مؤسسة النقد القطري إلى مصرف مركزي في عام 1993 وحتى عام 2005، وربما كان ذلك الجمود نتيجة مباشرة لمفرزات العامل الاقتصادي المشار إليه قبل أن يحدث التغيير بشدة منذ العام 2006.

ولقد شهدت الفترة 2006-2009 إنشاء ثلاثة بنوك وطنية جديدة هي الريان والخليجي وبنك بروة، والسماح للبنوك التجارية العاملة في قطر بإنشاء نوافذ أو فروع إسلامية، إضافة إلى بدء العمل في مركز قطر للمال الذي لا يخضع لإشراف المصرف المركزي، واستقطب عدداً كبيراً من فروع البنوك الأجنبية وبعض البنوك الوطنية. وكانت الأوضاع الاقتصادية في البلاد مواتية لاستيعاب البنوك الجديدة، فضلاً عن التوسع في إنشاء فروع للبنوك القائمة بالفعل. ثم جاء الأزمة المالية العالمية منذ منتصف عام 2008، لتلقي بظلالها على وضع الجهاز المصرفي في قطر. ولأن الأزمة كانت شديدة على المستوى العالمي حيث أفلست مئات البنوك في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، فإن ذلك قد استدعى تدخلاً عاجلاً من الحكومة القطرية بالتنسيق مع مصرف قطر المركزي لاتخاذ جملة من الإجراءات وتعديل للسياسات النقدية والمصرفية بما يتناسب مع الأوضاع الاستثنائية المستجدة.

ولقد كان التصور لدى مصرف قطر المركزي أن تداعيات الأزمة المالية العالمية سوف تصيب سوق الأسهم ثم تنتقل إلى سوق العقارات وهو ما سيضع القطاع المصرفي في ضائقة عند تطبيق المعايير المحاسبية، فتظهر تأثيرات الأزمة واضحة على موجودات البنوك، وتعكسها مؤسسات التقييم في تقييماتها السنوية، فتتسبب في تراجع الثقة في الجهاز المصرفي. ولذا قامت الحكومة من خلال جهاز قطر للاستثمار بدعم رؤوس أموال البنوك من خلال قرار شراء الجهاز لحصة نسبتها 20% -على مرتين- من رؤوس أموال البنوك الوطنية بدون الوطني، وبشراء محفظتي الأسهم القطرية وجزء من الديون العقارية التي ترغب البنوك ببيعها وكانت جملتها ومن الممكن تحديد النسبة لدى البنوك بما قيمته 20 مليار ريال. وكان الهدف من ذلك إرسال إشارات مطمئنة إلى سوقي الأسهم والعقارات من ناحية، وتقوية وضع السيولة لدى البنوك من ناحية أخرى وتعزيز ثقة المستثمر في القطاع المالي والعقاري. ومن جهته قام المصرف بتعديل سياساته النقدية والمصرفية بما في ذلك أسعار الفائدة، ونسبة الاحتياطي الإلزامي، وأصدر مجموعة من الضوابط الخاصة بتنظيم القروض الاستهلاكية بضمان الراتب، وتلك الخاصة بالتعليمات الاحترازية ومنها؛ وقف تعاملات البنوك في مجال الأسهم، وإلغاء الرسوم والعمولات، والبحث مع البنوك في النسب المصرفية التي تنسجم مع التوجهات الجديدة لبازل 3. وقام المصرف باتخاذ قرار بإلغاء التصاريح الممنوحة للفروع الإسلامية للبنوك التقليدية ووقف عملها بنهاية عام 2011، كما أنشأ مجموعة

من الإدارات الجديدة مثل إدارة حماية المستهلك، وإدارة الاستقرار المالي، وإدارة المخاطر، ومركز قطر للمعلومات الائتمانية، وأصدر شهادات الإيداع، كما أصدر سندات حكومية وأذون خزانة.

ولقد نجحت هذه الإجراءات جميعها في خروج الجهاز المصرفي القطري من الأزمة سالماً، مع تحقيق بنوكه في عام 2010 نتائج جيدة، ونجح أيضاً في وقف انفلات الأسعار وكبح جماح التضخم بعد أن وصل إلى معدلات عالية تزيد عن 15% في عام 2008. ونعرض في هذه الدراسة للكيفية التي تطورت فيها السياسات النقدية والمصرفية لمصرف قطر المركزي، وانعكاساتها على نتائج البنوك وفق التسلسل التالي:

الفصل الأول: ملامح السياسات النقدية والمصرفية قبل عام 2006.

الفصل الثاني: السياسات النقدية والمصرفية المستجدة منذ عام 2007.

أولاً في مرحلة الانتعاش القوي:

- 1- وضع ضوابط للقروض الاستهلاكية بضمان الراتب،
- 2- رفع نسبة الاحتياط الإلزامي إلى 4.75%،
- 3- خفض سعر فائدة الإيداع لدى المصرف والإبقاء على سعر فائدة الإقراض مرتفعة،
- 4- الإبقاء على سعر صرف الريال مستقراً من خلال عمليات القطع الأجنبي.
- 5- إصدار شهادات إيداع.
- 6- فتح نافذة إضافية لإقراض البنوك المحلية في مواجهة أية مشاكل طارئة في السيولة.

ثانياً مرحلة التراجع ثم التباطؤ الاقتصادي والمصرفي:

- 1- اتساع هامش معدلات الفائدة على الودائع مع الدولار لمدة ثلاث سنوات،
- 2- إلغاء ثم إعادة السقف على ودائع البنوك في آلية سوق النقد القطري،
- 3- إصدار سندات حكومية بقيمة 50 مليار ريال، وإصدار أذون خزينة.
- 4- إصدار تعليمات جديدة بشأن القروض الاستهلاكية، وخفض معدل الفائدة عليها.
- 5- إلغاء الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية بفترة انتقالية حتى نهاية عام 2011.

الفصل الثالث: الإجراءات التنظيمية ومنها إنشاء إدارات المخاطر، والاستقرار المالي، ومركز قطر للمعلومات الائتمانية، وإدارة حماية المستهلك.

الفصل الرابع: النتائج التي حققتها البنوك قبل وبعد الأزمة العالمية.

الفصل الخامس: الدروس المستخلصة.

الفصل الأول : ملامح السياسة النقدية قبل عام 2006

في وقت كان النشاط الاقتصادي في قطر يعتمد فيه إلى حد كبير على الإنفاق الحكومي لضبط النمو، فإن الهدف النهائي للسياسة النقدية لمصرف قطر المركزي منذ تأسيسه عام 1993 قد ظل منصباً على المحافظة على ثبات سعر صرف الريال القطري أمام الدولار الأمريكي، مع الاعتماد في تحقيق ذلك على التحكم غير المباشر في أسعار الفائدة المحلية، وجعلها عند مستويات متقاربة مع مثيلاتها بالدولار الأمريكي. وقد استحدث المصرف في السنوات الأولى من الألفية الجديدة مجموعة من أدوات السياسة النقدية تتمثل في عمليات إعادة الشراء، وآلية السوق النقدي القطري، بالإضافة إلى الأدوات التقليدية المباشرة المستخدمة سابقاً وهي أسعار الفائدة، والاحتياطي الإلزامي، وعمليات القطع الأجنبي، والنسب الإشرافية الاحترازية على النحو التالي:

1- كان مصرف قطر المركزي حتى منتصف عام 1995 يعتمد سياسة التحكم المباشر في أسعار الفائدة على الودائع والقروض، ثم بدأ منذ ذلك الحين في انتهاج سياسة جديدة تقضي بتحرير أسعار الفائدة. وقد تم تنفيذ هذه السياسة بشكل تدريجي لتلافي الآثار المفاجئة، حيث قام المصرف بتحرير أسعار الفائدة على الائتمان في 1995، ثم تلا ذلك تحرير أسعار الفائدة على الودائع لأجل في عام 1998م، ثم تحقق التحرير الكامل لأسعار الفائدة منذ بداية عام 2000.

2- واستخدم المصرف منذ نشأته نسبة الاحتياطي الإلزامي كأداة من أدوات السياسة النقدية حيث أُلزم المصرف البنوك العاملة في قطر بأن تحتفظ بنسبة معينة من متوسط إجمالي ودائع العملاء لديها كأرصدة لدى المصرف المركزي بدون فائدة. وقد كان المصرف يستخدم أداة الاحتياطي الإلزامي كتدبير احترازي أكثر من كونها أداة للسياسة النقدية، وقد بقيت النسبة عند مستوى 2.75%، وهو مستوى منخفض وينسجم مع توجهات المصرف الساعية في تلك الفترة إلى دعم الجهاز المصرفي وتحسين أداء البنوك.

3- ورغم أن الأصل في استخدام النسب الإشرافية أن تعمل احترازياً لضمان سلامة الأداء في الجهاز المصرفي، إلا أن التخفيف أو التشديد في تلك النسب كان يمثل أداة من أدوات السياسة النقدية التي استخدمها المصرف في التأثير المباشر على منح الائتمان، وكانت السمة الغالبة حتى عام 2004 هي العمل باتجاه تخفيف القيود، من خلال إبقاء نسبة الائتمان ونسبة السيولة مستقرة عند 90% للأولى و 100% للثانية، مع تغيير مكونات النسب في المرحلة التي ارتفع فيها عرض النقد ومعدل التضخم.

4- ومنذ عام 2000، وبعد أن قام المصرف بإصدار سندات مالية لصالح الحكومة، فإنه قد شرع باستخدام أداة إعادة الشراء (الريبو) كأداة نقدية غير مباشرة، حيث كانت البنوك تقوم بمقتضى هذه الأداة وبمبادرة منها، ببيع سندات حكومية للمصرف لأجل محددة مسبقاً (أسبوعين أو شهر)، مع تعهدها بإعادة شراء هذه

السندات في نهاية الفترة. وفي حين استخدم المصرف هذه الأداة بهدف ضخ السيولة في الجهاز المصرفي، فإن البنوك كانت تتخذ أسعار الفائدة على هذه العمليات مؤشراً لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملائها.

5- ومع بداية عام 2002، استحدث المصرف المركزي آلية السوق النقدي QMR، بشقيها للإيداع والاقتراض. ويقوم المصرف وفق هذه الآلية بقبول الودائع من البنوك المحلية، أو إقراضها لمدة تتراوح ما بين ليلة واحدة إلى شهر. ويمكن النظر إلى هذه الآلية باعتبارها أدواتين نقديتين وليست أداة واحدة؛ فهي من ناحية أداة إقراض حيث يمكن للبنوك المحلية بموجبها أن تقترض من المصرف المركزي من ناحية، وهي أداة قبول ودائع من البنوك من ناحية أخرى. وتؤدي هذه الآلية دوراً مهماً؛ ففي جانب الإقراض، توفر احتياجات البنوك المحلية من السيولة عند الضرورة وبدون ضمانات، باستثناء ما تحتفظ به البنوك لدى المركزي من ودائع إلزامية، وعلى جانب الإيداع تمكن الآلية البنوك المحلية من إيداع سيولتها الفائضة لدى المصرف المركزي، بما يمكن المصرف من امتصاص السيولة الفائضة لدى البنوك، والمحافظة على استقرار أسعار الفائدة في سوق ما بين البنوك، ضمن الهامش الذي يحدده المصرف.

وقد قام مصرف قطر المركزي بتغيير أسعار فائدي السوق النقدي، والريبو بالتخفيض التدريجي حتى عام 2003 تارة، ثم بالزيادة التدريجية تارة أخرى بما يتناسب مع التغيير الذي طرأ على أسعار الفائدة الاتحادية على الدولار، وبما ينسجم مع ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وعرض النقد، ومعدل التضخم في قطر في الفترة

2004-2006، على النحو المبين في الجدول أدناه.

الجدير بالذكر أن معدل نمو عرض النقد قد تجاوز الأربعين بالمائة سنوياً منذ عام 2004، وارتفع معدل النمو الاقتصادي للقطاعات غير النفطية إلى نحو 15% في عام 2004، ثم إلى نحو 25% و إلى 40% في العامين التاليين على التوالي، وتجاوز معدل التضخم مستوى 11%، مما استوجب رفعاً لمعدلات فائدة المصرف.

الجدول رقم (1)

تطور أسعار الفائدة الأساسية لمصرف قطر المركزي (%)

2006	2005	2004	2003	2002	
5.15	4.4	2.5	1.23	1.28	سعر فائدة الإيداع
5.5	4.5	2.6	1.33	1.58	سعر فائدة الإقراض
5.55	5.1	3.15	1.53	2	سعر الريبو

6- استخدم المصرف منذ بداية عمله- ولا يزال- عمليات القطع الأجنبي المتمثلة في بيع وشراء للدولار الأمريكي مع البنوك العاملة في قطر وبمبادرة منها بسعر صرف ثابت قدره 3.6385 ريال لكل دولار في حالة شراء الدولار من البنوك، و 3.6415 ريال لكل دولار في حالة البيع للبنوك. ويهدف المصرف من وراء هذه العمليات إلى المحافظة على استقرار سعر الريال القطري أمام الدولار الأمريكي، والذي يمثل الهدف النهائي للسياسة النقدية للمصرف. وقد تطلب ذلك احتفاظ المصرف بأرصدة كافية من الاحتياطيات الأجنبية لديه، والتي يجب أن لا تقل عن 100% من إجمالي النقد المصدر. وتشير بيانات النشرة الشهرية النقدية للمصرف إلى أن نسبة احتياطيات المصرف من العملات الأجنبية إلى النقد المصدر قد ارتفعت من 391.7% في عام 2004 إلى 833% في عام 2011، كما أن النسبة إلى القاعدة النقدية بقيت أكثر من 100%.

الجدول رقم (2)

نسب الاحتياطيات الدولية إلى النقد المصدر والقاعدة النقدية (بالريال القطري)

الفترة	الاحتياطيات الدولية	النقد المصدر	نسبة الاحتياطيات إلى النقد المصدر (%)	القاعدة النقدية	نسبة الاحتياطيات النقدية إلى القاعدة النقدية (%)
2004	12232.7	3123.2	391.7	6019.2	203.2
2005	16642.7	3531.2	471.3	8258.2	201.5
2006	19714.8	5069.8	388.9	10153.8	194.2
2007	35499.9	5624.5	631.2	30652.4	115.8
2008	35808.1	6912.8	518.0	23623.4	151.6
2009	68251.8	7191.4	949.1	45903.3	148.7
2010	113263.3	7974.3	1420.3	91808.6	123.4
2011	71989.1	8636.6	833.5	51867.0	138.8

الفصل الثاني: السياسات النقدية والمصرفية المستجدة منذ عام 2007

يمكن القول إن السياسة النقدية لمصرف قطر المركزي قد بدأت في التغيير تدريجياً منذ منتصف عام 2006، وقد تزامن ذلك مع تعيين محافظ جديد للمصرف سبق له أن شغل منصب نائب المحافظ في الفترة ما بين 1993-2001. كما شهدت هذه الفترة تغيرات واسعة في البيئة المصرفية، وفي الظروف الاقتصادية المحيطة. ويمكن التمييز في فترة ما بعد عام 2006 ما بين مرحلة الانتعاش الاقتصادي القوي والمتسارع، التي استمرت حتى منتصف عام 2008 وبين المرحلة التي شهدت تأثر الاقتصاد القطري والجهاز المصرفي على وجه الخصوص بتداعيات الأزمة المالية العالمية. وقد تصرف المصرف في الحالتين بما تحتاجه كل مرحلة من اتخاذ سياسات وإصدار تعليمات تحقق المصلحة العليا للاقتصاد القطري وفق ما هو متعارف عليه في النظريات الاقتصادية وفي الممارسات والتطبيقات الدولية الناجحة. وكان مدخل المصرف إلى ذلك هو من خلال التحكم في السيولة النقدية، تضيقاً أو توسيعاً، وضخاً للأموال أو تعقيماً لها حسب ما تقتضيه الظروف. ففي حالات النمو المتسارع للسيولة كان لا بد من انتهاج سياسات تقضي بتضييق منح الائتمان سواء برفع معدل الاحتياطي الإلزامي أو برفع فائدة المصرف للإقراض، وبإصدار شهادات إيداع أو سندات حكومية أو أدون خزينة لتعقيم السيولة الفائضة. وعندما تباطأ نمو السيولة وتراجع أو تباطأ نمو نشاط القطاع الخاص، فإن المصرف المركزي قد عمد إلى ضخ السيولة اللازمة عن طريق فتح نافذة إقراض إضافية للبنوك، أو بخفض سعر الفائدة، أو بالتنسيق مع الحكومة لزيادة رؤوس أموال البنوك الوطنية وشراء محافظ الأسهم والعقارات من البنوك. كما أصدر المصرف في الحالتين حزمة من القرارات التنظيمية التي تساعد على تحقيق الاستقرار المالي في الجهاز المصرفي.

أولاً: مرحلة الانتعاش القوي: شهدت المرحلة الأولى التي يمكن أن نطلق عليه في قطر مرحلة الانتعاش القوي صعوداً قوياً لكافة المجاميع الاقتصادية والمصرفية حتى منتصف عام 2008. فمن حيث الظروف الاقتصادية نجد أن معدل نمو إجمالي ناتج القطاعات غير النفطية قد بلغ 54.1% في عام 2006 و34.6% في عام 2007، ثم إلى 35.1% في عام 2008، ونما عرض النقد م2 في نفس الفترة بنسب مماثلة بلغت 40% في المتوسط سنوياً حتى منتصف عام 2008. وسجل معدل التضخم ارتفاعات جديدة وصل بها إلى مستوى 13.6% في عام 2007، و15.2% في عام 2008. وقد تحققت هذه المعدلات المرتفعة جداً في ظل ارتفاع كبير في أسعار النفط، وتوسع ملحوظ في الإنفاق الحكومي.

الجدول رقم (3)

تطور نمو المجاميع الرئيسية في سنوات العقد الأول (%)

السنة	إجمالي ناتج القطاعات غير النفطية	عرض النقد م2	معدل التضخم	القروض الاستهلاكية
2004	14,8	48,4	8,8	22,4
2005	24,5	42,9	11,8	75,6
2006	54,1	39,6	11,9	42,2
2007	34,6	39,5	13,6	33,8
2008	35,1	19,7	15,2	20,5
2009	14,0	16,9	4,9-	6,2-
2010	7,7	23,1	2,4-	6,6
2011	*7	11,8	1,7	6,7

وكان من الطبيعي في ظل تلك الظروف أن ينتهج المصرف المركزي سياسة متشددة تجاه منح الائتمان؛ وقد تمثل ذلك في الآتي:

- 1- الإبقاء على سعر فائدة الإقراض وسعر الريبو عند مستوى 5.5%، و5.55% على التوالي، في الوقت الذي تم فيه تخفيض سعر فائدة الإيداع تدريجياً إلى 2% حتى منتصف عام 2008 بموازاة التخفيض الذي طرأ على سعر الفائدة الاتحادية.
- 2- على الدولار. وقد حرص المصرف لأول مرة على الابتعاد عن سعر الفائدة الاتحادية حيث أبقى هامشاً بين السعرين القطري والأمريكي يزيد عن 1.5% للإبقاء على أكبر قدر ممكن من السيولة، ولكن هذا الهامش عاد وضاق في المرحلة التالية.

الجدول رقم (4)

تطور أسعار فائدة المركزي منذ عام 2007 (%)

2011	2010	2009	2008	2007	
1	1.5	2	2	4	سعر فائدة الإيداع
5	5.5	5.5	5.5	5.5	سعر فائدة الإقراض
5	5.55	5.55	5.55	5.55	سعر الريبو

3- وفي ظل استمرار العمل بسياسة سعر الصرف الثابت أمام الدولار، ومع بقاء أسعار الفائدة على القروض بالدولار منخفضة لدواعي الانكماش ثم تباطؤ النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة، فإن المصرف المركزي لم يجد بداً من الإبقاء على نسبة الفائدة على الإقراض وعلى الريبو عند مستوى 5.55%، وعمد بدلاً من ذلك إلى تضيق الائتمان بوسائل كمية مثل وضع ضوابط للحد من توسع البنوك في مجال منح القروض والتمويلات الاستهلاكية بضمان الراتب بما في ذلك وضع سقف على أحجام القروض بما لا يزيد عن 2.5 مليون ريال، وبحيث لا تزيد مدد السداد عن 7 سنوات، وأن لا يتم استقطاع أكثر من 50% للقسط الشهري الواحد من إجمالي الراتب.

4- وقام المصرف برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي على ثلاث مرات في غضون ستة شهور ما بين أكتوبر 2007 و أبريل 2008 من 2.75% إلى 4.75%.

5- ولقد قام المصرف المركزي أيضاً بشراء كميات كبيرة من الدولارات بالسعر الرسمي، في وقت تزايد فيه الإقبال على ودائع الريال القطري من جانب المستثمرين الأجانب، في ظل التراجع المستمر في سعر صرف الدولار أمام اليورو والعملات الرئيسية الأخرى. وقد أدى ذلك إلى زيادة كبيرة في ودائع البنوك المحلية لدى المصرف المركزي، بحيث أن الرصيد المجمع لتلك الحسابات في تلك الفترة قد اقتربت من 40 مليار ريال بعد أن كان لا يزيد في المعتاد عن 2 مليار ريال حتى بداية عام 2007.

ثانياً: مرحلة التراجع الاقتصادي والمصرفي منذ النصف الثاني من عام 2008: مع انخفاض أسعار النفط بشدة في النصف الثاني من عام 2008 ووصولها مع نهايته إلى أقل من 40 دولاراً للبرميل، فإن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد سجل انكماشاً ظهر واضحاً في أرقام الربع الرابع من العام 2008 وفي أرقام عام 2009 ككل. كما انخفضت كافة المجاميع الاقتصادية الأخرى حيث تحول معدل التضخم من موجب إلى سالب بنسبة تصل إلى -5% في عام 2009، و-2.4% في عام 2010، و1.7% موجب في مايو 2011. وتقلص نمو عرض النقد في عام 2008 إلى نصف ما كان عليه في العامين السابقين أي إلى أقل من 20%، ثم انخفض ثانياً في عام 2009 إلى أقل من 17%.

وقد توفرت في هذه الفترة سيولة فائضة لدى البنوك، فكان أن قام المصرف بالإجراءات التالية:

- 1- إصدار شهادات إيداع لأجال تتراوح ما بين شهر و9 شهور، لامتناس تلك السيولة الفائضة، ولخلق ما يعرف بمنحنى العائد في قطر، بغرض التعرف على مستويات معدلات الفائدة السائدة في النظام المصرفي. وقد استمر إصدار تلك الشهادات لقرابة ثلاثة أعوام، وتم استبدالها في عام 2011 بأذون خزانة قصيرة الأجل.
- 2- إلغاء السقوف على ودائع البنوك لدى المصرف المركزي بموجب آلية سوق النقد القطري، بحيث بات مسموحاً لكل بنك أن يستقطب ما يشاء من سيولة ويودعها لدى المصرف بفائدة تصل إلى 2%.
- 3- قام المركزي في موازاة ما تقدم بفتح نافذة لإقراض البنوك المحلية بفائدة 3% لمساعدة بعض البنوك التي تعاني من نقص طارئ في السيولة، في التغلب على مشكلاتها.
- 4- نتج عن إلغاء سقوف التعامل في آلية سوق النقد القطري أن تراكمت الأرصدة لدى المصرف حتى وصلت إلى مستوى 68 مليار ريال تقريباً مع نهاية عام 2010، فكان أن قام المصرف في يناير 2011 بإعادة العمل بنظام السقوف في آلية سوق النقد القطري، بحيث لا يزيد ما يودعه البنك الواحد لدى المصرف المركزي عن رصيده في الاحتياطي الإلزامي، مع خفض معدل الفائدة الإيداع إلى 1.5% في أغسطس 2010 ثم إلى 1% في يناير 2011.
- 5- القيام في يناير 2011 بإصدار سندات حكومية بالتنسيق مع وزارة المالية بقيمة 50 مليار ريال لامتناس السيولة الزائدة، في الجهاز المصرفي.

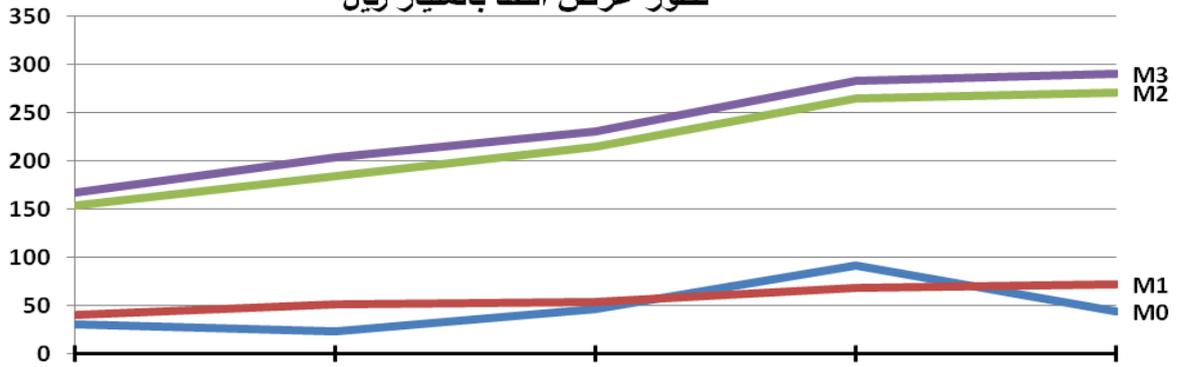
وهكذا وفرت القرارات التي أصدرها المركزي خلال هذه المرحلة مظلة حماية للبنوك تقيها من المشاكل الناجمة عن تداعيات الأزمة المالية العالمية، وشملت تلك المظلة توفير السيولة اللازمة لبعض البنوك، ثم

امتصاص السيولة الزائدة منها مع توفير مصادر آمنة لتوظيف الأموال في شهادات إيداع أو سندات حكومية. وأبقى المركزي نسبة الاحتياطي الإلزامي مرتفعة عند مستوى 4.75%، حتى تظل تكلفة التمويل والإقراض مرتفعة نسبياً بما يدفع البنوك إلى التدقيق في طلبات القروض والتمويلات المقدمة لها. وشهد عام 2011 صدور قرارات مصرفية مهمة عن مصرف قطر المركزي يتعلق بعضها بنوافذ الصيرفة الإسلامية لدى البنوك التقليدية، ويتعلق البعض الآخر بتعديل التعليمات الخاصة بالقروض الاستهلاكية مقابل الراتب.

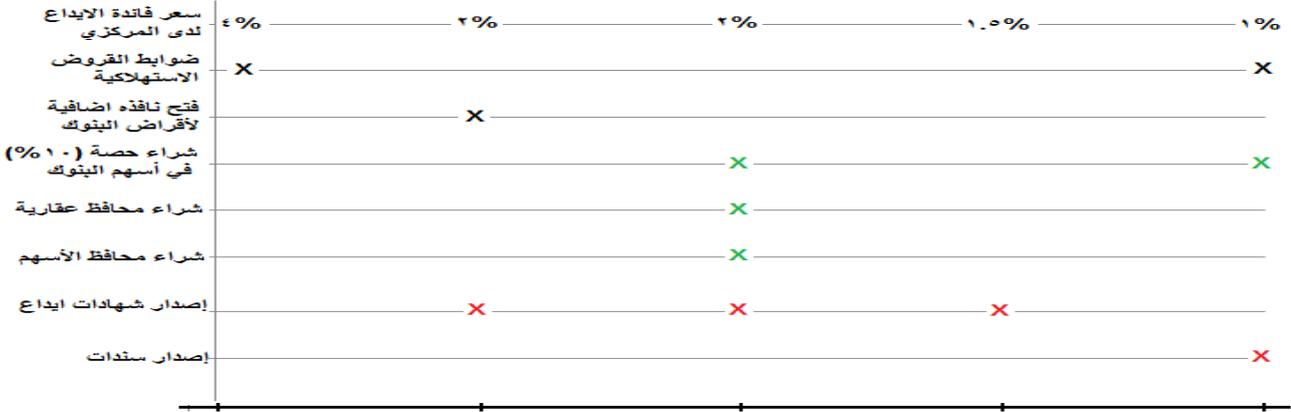
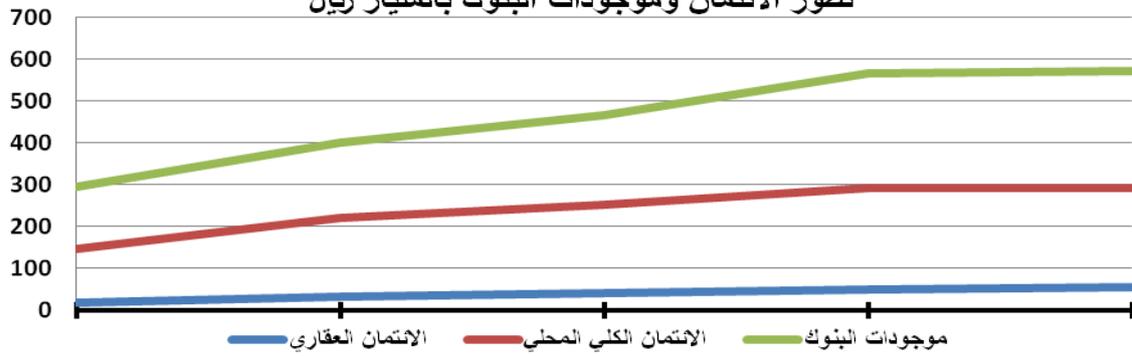
6- وفي الموضوع الأول قام المصرف بخطوة مفاجئة بإلغاء موافقته السابقة على السماح للبنوك التقليدية بفتح نوافذ إسلامية، وأعطى البنوك فرصة حتى نهاية عام 2011 لتصفية أعمال تلك النوافذ أو الفروع الإسلامية. وقد ووجهت الخطوة بانتقادات من جانب بعض البنوك التي استثمرت في إنشاء تلك الفروع، ومن جانب هيئات الرقابة الشرعية. وكانت حجة المركزي في الإلغاء أنه أصبح ضرورة تقتضيها مصلحة الاستقرار في الجهاز المصرفي ككل، حيث أن هذه الفروع ليس لها رؤوس أموال قوية بل منح من البنوك الأم، وذلك قد يجعلها غير قادرة على الوفاء بمتطلبات بازل3 التي استوجبت إحداث زيادات مهمة في رؤوس أموال البنوك لتلافي المخاطر الائتمانية. كما أنه رغم استقلالية تلك الفروع عن بنوكها التقليدية إلا أن من الصعب تفادي انتقال المخاطر الائتمانية من الفرع إلى البنك الأم إذا ما حدثت تلك المخاطر. وبالتالي فإن دوافع إنهاء عمل تلك الفروع هي دوافع رقابية بالدرجة الأولى. ومع ذلك لا يمكن إغفال عامل آخر يتلخص في ضرورة الفصل بين أنشطة البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية، لأن لكل منهما منهجه المستقل والمتعارض في الفكر والتطبيق عن الآخر، ولا يعقل أن يجتمعا معاً تحت ميزانية واحدة. ويضاف إلى ما تقدم فإن وجود مزيج من البنوك التقليدية، والإسلامية، وفروع الإسلامية لدى التقليدية، يُضعف ولا شك من قدرة المصرف المركزي على تنفيذ سياسة نقدية مؤثرة في الجهاز المصرفي.

وصدر عن المصرف المركزي في أبريل 2011 تعليمات جديدة لتنظيم القروض الاستهلاكية مقابل الراتب، تقضي بخفض سقف القرض أو التمويل الاستهلاكي للقطريين إلى 2 مليون ريال وخفض الحد الأقصى لمدة السداد إلى 6 سنوات، وتعديل قيمة القسط الواحد لتصبح 75% من الراتب الأساسي + العلاوة الاجتماعية. كما منعت التعليمات الجديدة البنوك من منح قرض أو تمويل بضمان الراتب ما لم يكن الراتب محولاً إلى البنك المقرض. وتضمنت التعليمات أيضاً وضع سقف لمعدل الفائدة على القروض الشخصية غير المتجاوزة للسقف يعادل سعر المصرف + 1.5%، أي ما يعادل 6.5% في الوقت الراهن. كما قضت التعليمات بعدم منح بطاقات ائتمان إلا مقابل تحويل الراتب، وأن يكون سقف معدل الفائدة على تمويلات البطاقة 1% شهرياً، و 1.25% على المتأخرات. ومنعت التعليمات في المقابل نقل الراتب من بنك إلى آخر إلا إذا تعهد البنك المستقبل بدفع كافة الالتزامات التي على العميل لبنكه الأول.

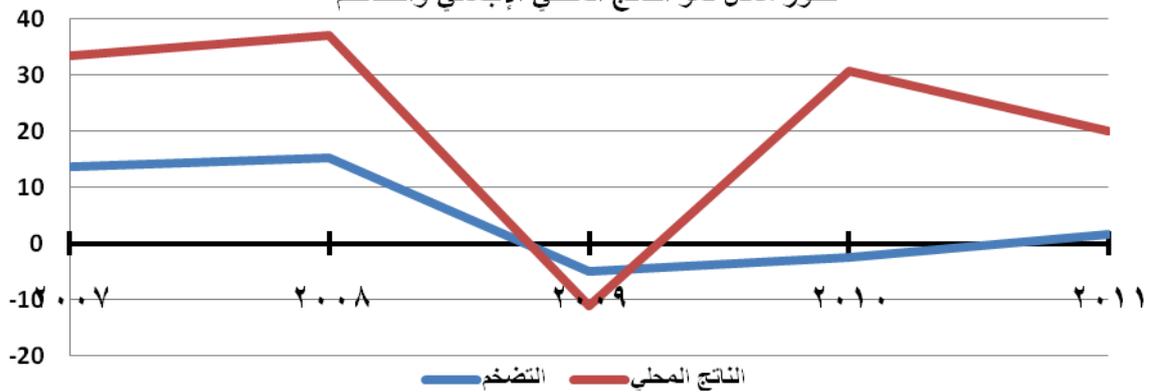
تطور عرض النقد بالمليار ريال



تطور الائتمان وموجودات البنوك بالمليار ريال



تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم



الفصل الثالث: الإجراءات التنظيمية داخل المصرف المركزي

استشعر مصرف قطر المركزي منذ عام 2007 أهمية إعادة تنظيم البيت الداخلي للمصرف المركزي في مواجهة التطورات المتلاحقة والمتغيرات الشديدة التي تلحق بالمجاميع الاقتصادية والمصرفية. وقد قاد المصرف منذ بداية عام 2007 دراسات ومشاورات من أجل توحيد الإجراءات للرقابة المصرفية والمالية على كافة الشركات والمؤسسات المالية التي تخضع لرقابة المصرف المركزي، وتلك التابعة لمركز قطر للمال وبورصة قطر، وشركات التأمين. وقد قام المصرف أيضاً بإنشاء ثلاث من الإدارات الهامة هي على التوالي إدارة الاستقرار المالي والإحصاء، ومركز قطر للمعلومات الائتمانية، وإدارة المخاطر.

أولاً: إدارة الاستقرار المالي والإحصاء

في وقت أطلت فيه الأزمة المالية العالمية برأسها منذ بداية عام 2008، فإن المصرف قد عمل على إنشاء إدارة مستقلة للاستقرار المالي والإحصاء، وذلك بهدف سرعة التشخيص المبكر (الإنذار المبكر) لنقاط الضعف في أي جزء من النظام المالي. و يقوم المصرف لهذا الغرض بجمع ورصد وتبويب الإحصاءات الهامة لمتابعة التطورات في الجهاز المالي والاقتصاد القطري ولأغراض الرقابة الاحترازية، كما أنه يُعدّ ويراقب مؤشرات الملاءة والسلامة المالية بصورة منتظمة. وتعد الإدارة تقارير شهرية عن الأوضاع المالية لكل بنك على حدة بما في ذلك نسب السيولة والائتمان إلى الودائع وكفاية رأس المال، وجودة الأصول، والقروض المتعثرة، وغيرها. وتشتمل التقارير على اختبارات للصدمات لكل بنك لمعرفة مدى تأثره بأزمة مفاجئة. وقد صدر عن الإدارة تقريرها السنوي الأول لعام 2009 بتغطية شاملة لكل النواحي المؤثرة على الاستقرار المالي في قطر.

ثانياً- مركز قطر للمعلومات الائتمانية

بدأ مصرف قطر المركزي منذ عام 2008 مساعيه الجادة لإنشاء مركز للمعلومات الائتمانية في قطر، على غرار المراكز الموجودة في دول العالم وبعض دول مجلس التعاون كالسعودية والكويت. وقد تم تدشين المركز رسمياً في مارس 2011 لكي يقدم خدماته للبنوك في مجال الكشف عن المركز الائتماني للعميل المتقدم للحصول على قرض جديد بما يساعد البنك على تقييم أوضاعه ومن ثم اتخاذ القرار المناسب بالنسبة لطلبه. وسيكون على البنوك -وفق ترتيبات معينة مع المركز- أن تحصل على معلومات عن الوضع الائتماني لأي شخص ولأي شركة قبل أن توافق على منح أي قروض أو تمويلات أو تسهيلات جديدة. كما يمكن لأي شخص أو شركة معرفة وضعهم الائتماني والتأكد من صحة بياناتهم بنفس الطريقة.

ثالثاً: إدارة حماية المستهلك بمصرف قطر المركزي

يعتبر مصرف قطر المركزي من أوائل المصارف المركزية العربية التي بادرت إلى إنشاء إدارة تعني بحماية مستخدمي الخدمات المصرفية والعمل على زيادة وعيهم بالثقافة، وإيجاد حلول لمشكلاتهم مع المؤسسات المالية العاملة في دولة قطر. ورغم أن تأسيس الإدارة قد بدأ منذ عام 2004، إلا أن ممارستها لدورها في حماية المستهلك قد بدأ مع صدور التعميم رقم 96 بتاريخ 2009/11/25. وقد أوكل المصرف للإدارة القيام بالمهام التالية:

- أ- حماية عملاء البنوك وشركات الاستثمار وشركات التمويل والصرافة.
- ب- التأكد من أن البنوك وشركات الاستثمار وشركات التمويل والصرافة تعمل وفق الأسس المالية المصرفية السليمة.
- ج- تلقي شكاوي العملاء وحلها إن أمكن.
- د- نشر الوعي المصرفي بالدولة.

وتستقبل الإدارة الشكاوي من العملاء على مدار أيام العمل بحضورهم للإدارة أو بالهاتف والفاكس وعبر الإنترنت، ومن ثم تقوم بدراستها والاتصال بالجهة المعنية بحثاً عن حلول لها. وتؤكد الإدارة مع ذلك أن المؤسسات المالية والبنوك تخضع لقواعد عمل ونظم قد لا تسمح في كثير من الأحيان بإيجاد حلول لكثير من المشاكل، مما يبقي دور الإدارة محصوراً في النصح والإرشاد والتوجيه. وتعمل الإدارة على نشر الوعي المصرفي بين الجمهور عن طريق موقع الإدارة على الإنترنت، وبإصدار الكتيبات والنشرات التي تشرح المصطلحات المصرفية.

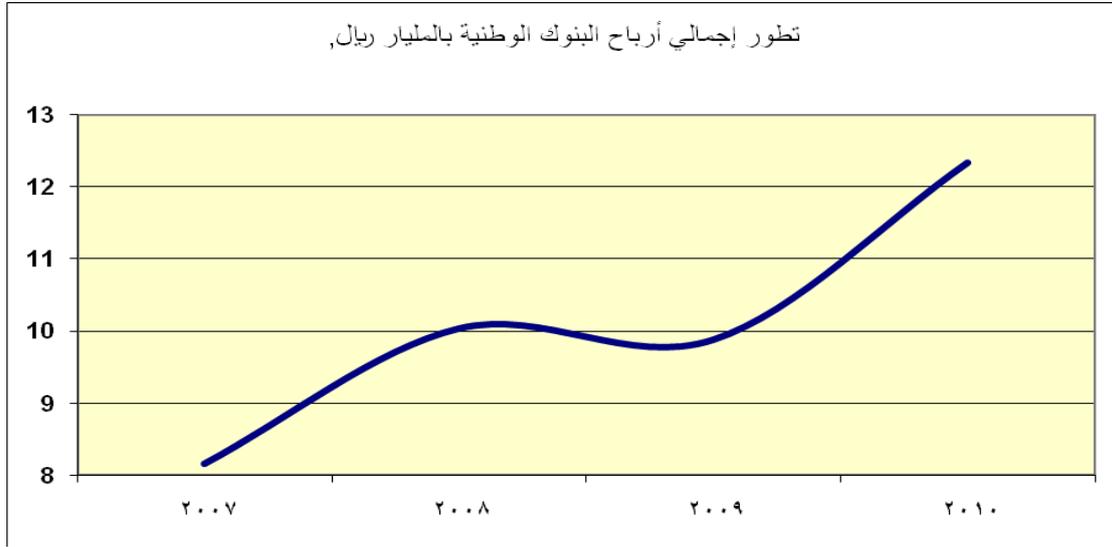
رابعاً: إدارة المخاطر

أصدر المصرف في عام 2009 القرار رقم 3 بإنشاء إدارة للمخاطر لتتولى متابعة مخاطر عمليات المصرف الداخلية والخارجية، وعمليات المؤسسات المالية العاملة بالدولة، ومخاطر استثمارات المصرف الخارجية، ومتابعة خطط واستراتيجيات استثمارية الأعمال في المصرف، وشفافية السياسات النقدية. وتتكون الإدارة من قسم خاص بمخاطر البنوك العاملة بالدولة لدراسة أوضاعها ومدى التزامها بمقررات بازل، ومن قسم لإدارة مخاطر العمليات الداخلية بالمصرف. ويهتم هذا القسم بدراسة مخاطر عمليات الاستثمار، ودراسة أوضاع السوق الائتمانية ومخاطرها على استثمارات المصرف، ومخاطر أسعار الفائدة، والعملات الأجنبية والسيولة. كما يهتم هذا القسم بدراسة المخاطر التشغيلية المتعلقة بنظام المدفوعات ونظام الشفرة واستخدام البرامج الآلية، ودليل الصلاحيات ونظام الأمن وأمن الخزائن.

الفصل الرابع : نتائج البنوك القطرية في الفترة 2007-2010

كان للسياسات التي اتخذها مصرف قطر المركزي بالتنسيق مع الحكومة على مدى السنوات 2007-2008، نتائج جيدة في الحفاظ على النمو الاقتصادي، وإنهاء الضغوط التضخمية العالية التي عانى منها الاقتصاد القطري لعدة سنوات. كما ساهمت في بث الثقة في نفوس المستثمرين؛ فتوقف مؤشر البورصة عن التراجع منذ إبريل 2009، وحدث تباطؤ في تدهور أسعار العقارات منذ منتصف عام 2010. وبالنتيجة فإن ذلك قد انعكس إيجاباً على أداء الجهاز المصرفي في صورة استقرار مالي ونقدي، وحققت البنوك الوطنية نتائج طيبة سواء باستمرار نمو أرباحها، أو باحتفاظها بمؤشرات مصرفية عالية الجودة.

وفيما يتعلق بأرباح البنوك الوطنية نجد أن إجمالي تلك الأرباح قد ارتفع بنسبة 50% في الفترة ما بين 2007، و2010 بحيث ارتفع في الفترة المشار إليها من 8.2 مليار ريال إلى 12.3 مليار ريال. وباستثناء فترة تراجع محدودة في ذروة الأزمة المالية العالمية في عام 2009، فإن بقية السنوات قد شهدت نمواً مطرداً في الأرباح السنوية، على النحو المبين في الشكل أدناه.



وقد تبين لمصرف قطر المركزي، من خلال متابعته المستمرة لمعدلات أداء البنوك العاملة بدولة قطر أنها قد حافظت على معدلات أداء جيدة سواء فيما يتعلق بمعايير كفاية رأس المال، أو معايير السيولة، أو معايير جودة الموجودات، أو معايير الربحية ومعايير التوظيف.

وتشير بيانات التقرير السنوي لمصرف قطر المركزي للعام 2010، إلى ما يلي:

1- أن البنوك العاملة بالدولة في مجملها قد حافظت على نسب مرتفعة فيما يتعلق بمدى كفاية رأس المال -وهو المعيار الذي يقيس مدى قدرة البنوك على امتصاص الصدمات والخسائر المالية- بحيث ظلت النسبة الفعلية لرأس المال الأساسي إلى إجمالي الموجودات في حدود 11% أو أكثر قليلاً في السنوات 2010/2008، مع العلم بأن النسبة المقررة هي 6% فقط. كما ارتفعت نسبة رأس المال الأساسي + رأس المال المساند إلى إجمالي الموجودات من 15.5% في عام 2008 إلى 16.1% في العامين التاليين.

2- وفيما يتصل بمعايير جودة الموجودات التي تقيس التطور في مستوى الديون المتعثرة لدى البنوك، ومدى كفاية ما تحتجزه من مخصصات لمقابلة هذه الديون، فإن نسبة صافي الديون المتعثرة إلى رأس المال الأساسي لدى البنوك العاملة بالدولة في مجملها قد ظلت مستقرة مع ارتفاعها بشكل محدود من 1% في عام 2008 إلى 1.2% في عام 2009، ثم إلى 1.3% في عام 2010. وارتفعت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض من 1.2% في عام 2008 إلى 1.7% في عام 2009، ثم إلى 2% في عام 2010. وفي مواجهة ذلك ارتفعت نسبة مخصصات القروض إلى الديون المتعثرة من 83.2% عام 2008 إلى 84.5% ثم إلى 85.1% في العامين التاليين.

3- وأظهرت معايير السيولة استمرار التحسن في النسب التي تشير إلى قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء عن طريق الاحتفاظ بنسب كافية من السيولة. فقد ارتفعت نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات لدى البنوك في مجملها من 32.9% إلى 36.3% ثم إلى 38.5% في الفترة المشار إليها. وسجلت الفترة أيضاً تراجعاً في نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي ودائع العملاء من 114.2% إلى 109.6% ثم إلى 102.5% على التوالي، وهو ما يعمل باتجاه تعزيز السيولة.

4- وفيما يتصل بمعايير الربحية التي تقيس مدة قدرة البنوك على تحقيق أرباح تساعد على تدعيم حقوق المساهمين لديها وإجراء توزيعات مالية، نجد أن نسبة صافي الربح إلى إجمالي متوسط حقوق المساهمين قد ظلت مستقرة حول العشرين بالمائة، وإن انخفضت قليلاً من 21.5% في عام 2008 إلى 19.3% في عام 2009، ثم عادت إلى الارتفاع إلى 19.9% في عام 2010. وحذت نسبة صافي الربح إلى إجمالي الموجودات حذو النسبة الأولى حيث انخفضت من 2.9% في عام 2008 إلى 2.6% في العامين التاليين.

5- وأخيراً فإن النسب التي تقيس جودة التوظيف -أو مدى استخدام البنوك لمواردها الذاتية المتاحة لها بشكل يعظم العائد مع مراعاة درجة المخاطر- قد شهدت تطوراً يعزز من جودة التوظيف خلال الفترة، حيث انخفضت التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص إلى ودائع القطاع الخاص من 132.9% إلى 109.5% إلى 89.7% على التوالي. كما أن نسبة قروض القطاع الخاص إلى إجمالي القروض قد انخفضت من 74.8% في عام 2008 إلى 72.4% في عام 2009، ثم إلى 67% في عام 2010.

الفصل الخامس: الدروس المستخلصة

1. لا يمكن أن يشكّل استقرار الأسعار الهدف الأوحد للسياسة النقدية فالنمو والاستقرار المالي يشكّلان عنصرين مهمّين بصورة متساوية.
2. يعتبر استقرار الأسعار ضرورياً ولكنه لا يشكّل شرطاً كافياً لتحقيق الاستقرار المالي.
3. لا تعتبر السياسة النقدية مقيّدة بالحد الأدنى لأسعار الفائدة الاسمية، فالحوافز النقدية الإضافية مثل الشراء المباشر للأصول، تلعب دوراً مهماً في زيادة السيولة.
4. يجب على المصارف المركزية اتخاذ إجراءات وقائية للحدّ من ارتفاع أسعار الأصول. وتعتبر الرقابة الكلية الاحترازية المتمثلة في إدخال احتياطي رأس المال الدوري وتخصيص رأس المال عن طريق زيادة أوزان المخاطر على القروض الممنوحة للقطاعات الرئيسية أكثر فعالية في الحد من فقاعات الائتمان/الأصول دون تعريض الاقتصاد الحقيقي للخطر.
5. يجب على المصارف المركزية ألا تلعب دور المقرض فحسب بل أن تكون أيضاً الملاذ الأخير كصانع السوق لوقف انخفاض أسعار الأصول.
6. تعتبر القيود على رأس المال جزءاً من مجموعة الأدوات الخاصة بإدارة تدفقات رؤوس الأموال، فقد تشكّل القيود على رأس المال في بعض الظروف عنصراً مشروعاً من عناصر السياسة الخاصة بمواجهة الارتفاع في تدفقات رؤوس الأموال وذلك لأسباب تتعلّق بكل من الاقتصاد الكلي والتحوط. ويمكن للقيود على رأس المال أن تغيّر تركيبة التدفقات عن طريق عدم التشجيع على التدفقات الماليّة المنشئة للديون القصيرة الأجل.
7. تحتاج قنوات نقل آثار السياسة النقديّة إلى إعادة نظر، بحيث لا تقتصر حصراً على سلوك المقترضين-كما في التحليل التقليدي للاقتصاد الكلي- وأن لا تتجاهل دور الوسطاء الماليين، والتأثير السلبي للأوضاع المالية المتدهورة على رغبة المقرضين والمستثمرين المحتملين في اتّخاذ المخاطر.
8. في حين شكّل تنسيق السياسات الدولية أمراً ممكناً خلال فترة تخفيف القيود النقدية، بقيت استراتيجيات الخروج مسألة خاصة بكل بلد.